

بسم الله الرحمن الرحيم

تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية
والدروس المستفادة
رؤية شرعية اقتصادية استشرافية
بحث علمي مقدم للملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير

المنعقد في - غرداية 23 - 24 فبراير 2011م

بقلم . عادل بن عبد الله باريان

جامعة القصيم

مقدمة الباحث :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد : فهذا بحثٌ بعنوان (تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية) يوضح مدى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة الراهنة العالمية، وقد بدأته ببيان مفهوم الأزمة عند الاقتصاديين ، ثم جعلتُ المبحث الثاني في أسباب أزمة الرهن العقاري Mortgage Crisis ليتضح هل هذه الأسباب متحققة في المصارف الإسلامية، ثم خلصتُ في المبحث الثالث إلى تأثير المصارف بالأزمة المالية ، وأشرتُ بعد ذلك إلى أهم الدروس التي ينبغي للمصارف الإسلامية الاستفادة منها - كما يراها الباحثُ في نظره-. هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول : مفهوم الأزمة عند الاقتصاديين.

الأزمة في اللغة تأتي بمعنى الشدة والقحط، يقال: تأزَمَ الشيء: أي اشتدَّ وضاق، وتأزَمَ إذا أصابته أزمة، ومنه

يقال: أزمة سياسية وأزمة مالية وغير ذلك⁽¹⁾. وعند الاقتصاديين تعرفُ الأزمات الاقتصادية Economic

1 - انظر: محمد الرازي. مختار الصحاح (مكتبة لبنان. ط 4، 1417هـ) ص15، وانظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز،

Crises بأهأا: اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان. ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية Economic Cycle بدلاً من مصطلح الأزمة Crises⁽¹⁾، ويمثل الفرق بين الاصطلاحين: أن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة Cycle على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية⁽²⁾. من خلال ما تقدم يمكن تسجيل الأمور التالية:

الأمر الأول: أن المفهوم الاقتصادي للأزمة متفق تماماً مع المعنى اللغوي لكلمة (أزمة)؛ من وجود الشدة والقحط، كما يعكس واقع الأزمة المالية العالمية التي تعكس وجود قحطٍ وشدة في الأموال نتيجة الخلل في منح الائتمان العقاري وتعثر المدينين⁽³⁾. **الأمر الثاني:** أن اشتراط عنصر المفاجأة في الأزمة ليس شرطاً لانفجار الأزمة؛ فقد تكون الأزمة تراكمية من خلال كونها نتاج تسلسل تراكمات ومسيبات أدت إلى انفجارها، كما تكون الأزمة حديثة باعتبارها وليدة حدث مفاجئ، وعلى ذلك فإن عنصر المفاجأة يكون في توقيت انفجار الأزمة وليس ذاتها، والتي تعكس وجود خلل مفاجئ أو متوقع⁽⁴⁾. **الأمر الثالث:** أن تأريخ الرأسمالية سجل للأزمات المالية بشق أنواعها وصنوفها، وقد كتبتُ بحثاً محكماً عن الأزمة المالية القادمة في سوق البطاقات الائتمانية CREDIT

(وزاره التربية والتعليم - مصر، 1994م) ص155.

1 - انظر: د. أ. عدنان داود العذاري- د. جواد كاظم البكري. اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية. (دار جرير للنشر والتوزيع - الأردن. ط 1. 2010م - 1431هـ) ص 13 وما بعدها.

2 - د. مفتاح صالح ، و معارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، (بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً. يومي 5-6 ماي 2009 - جامعة خميس مليانة) ص2، وانظر: أشرف محمد دوايه، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، (دار السلام 1430هـ - 2009م) ص 47 وما بعدها.

3 - انظر: أشرف محمد دوايه، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، (دار السلام 1430هـ - 2009م)، ص 13 وما بعدها، ومحمد صالح المنجد. الأزمة المالية. (مجموعة زاد للنشر. ط 1: 1430هـ - 2009م) ص 10 وما بعدها، وص 33 وما بعدها.

4 - انظر: المراجع السابقة.

CARDS؛ وبهذا يتبين أيضاً أن هذا التنبؤ ليس خرساً ووطنياً بحتة، وإنما غايته توقعات لسنة كونية ملازمة للاقتصادي الرأسمالي الغربي⁽¹⁾.

المبحث الثاني أسباب أزمة الرهن العقاري العالمية Mortgage Crisis

أشرعُ -مستعيناً بالله- في ذكر الأسباب التي أدت لحصول أزمة الرهن العقاري العالمية، فمن أهم تلك

الأسباب ما يلي:

السبب الأول: البعد عن الاقتصاد الإسلامي:

إنَّ السبب الرئيس و الأساس للأزمة المالية هو سببٌ عقدي⁽²⁾، وكل الأسباب الأخرى التي يمكن أن نتوقعها تنبع وتأخذ من هذا السبب المحوري. وهو ما تستبعده المذاهب الاقتصادية الوضعية، التي ترى أن الاقتصاد علم يتسم بالحياد و الموضوعية، ويدرس الظاهرة كما هي بعيداً عن القيم الدينية و الأخلاقية. غير أن الاقتصاد الإسلامي يرى ضرورة التقيد بالنصوص الشرعية كمنطلق في بناء النظرية الاقتصادية، فهو يضع الثوابت و القواعد الدينية في تصوره و تحليله للظاهرة الاقتصادية⁽³⁾.

- 1 - انظر: د. إبراهيم عبد العزيز النجار. الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي. (الدار الجامعية - الإسكندرية. 2009م). ص 18 وما بعدها. وانظر: د. طارق عبد العال حماد. حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية. (الدار الجامعية - الإسكندرية. 2009م) ص 17 وما بعدها. وانظر: إبراهيم أبو العلا، أحمد مهدي بلوافي، رفيق يونس المصري، سامي إبراهيم السويلم، عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، عبد الرزاق سعيد بلعباس، وآخرون. الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، (مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز - جدة. ط 1. 1430هـ - 2009م) ص 3 وما بعدها.
- 2 - فالؤمن بعقيدته يوقن بأن ما جاء في القرآن هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وأنه تنزيل من حكيم حميد، فقد بين الطريق السويّ والطريق المنحرف وأرانا عاقبة السبيلين، وأقام علينا الحجة، فلا يلومن المرء إلا نفسه إن وجدها تحت طائلة عقوباته، نتيجة تخليه عن أوامره وإتيان نواهيه.
- 3 - د. محمد صالح حمدي، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص 2، وانظر: د. رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، (دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت. ط 3، 1420هـ - 1999م) ص 115 وما بعدها للمصري، وانظر كذلك: أ. د. رفيق يونس المصري، فشل الأسواق المالية البورصات، (دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع - سورية. ط 1، 1427هـ - 2007م). ص 25 وما بعدها.

السبب الثاني: فصل الجانب الاقتصادي عن الجانب الأخلاقي:

إن الاقتصاد الوضعي يهتم بالدرجة الأولى بالسلوك المادي للإنسان وتحقيق المنافع والمكاسب، ويدع دراسة الأخلاق للعلوم السلوكية، وهذا الفصل بينهما أدى إلى آثار سلبية في تصرف الإنسان مع المادة وإلى تدهور العلاقات والأداء الاقتصادي، ونلمس أثر هذا الإقصاء للجانب الأخلاقي بارزاً في الأزمة المالية الراهنة، فلو تقيّد السلوك الاقتصادي بالقيم لما آل الأمر إلى المأزق الحالي⁽¹⁾. ويمكن الإشارة إلى بعض السلوكيات البعيدة عن

الجانب الأخلاقي الإسلامي التي تتعامل بها المؤسسات المالية الغربية مع الأفراد أو المجموعات أو الدول:

أ- الجشع في كسب المال والاستحواذ عليه بكافة السبل والوسائل اعتماداً على المبدأ الاقتصادي الرأسمالي "دعه يعمل دعه يمر" - laissez faire laissez passer -⁽²⁾.

ب- الكذب والإشاعات المغرضة وغياب الصدق والأمانة⁽³⁾: فإذا أسقطنا هذا السلوك الخلقي على الأزمة الراهنة نجد أن عدم الصدق في التصريحات بالحقائق المالية كانت من العوامل الأساسية في تفاقم الأزمة، فالمستثمر البسيط الذي يودّ أن يوظّف أمواله في الأسواق المالية يجهل أصول المعاملات وقوانين التبادل، فيلجأ إلى السماسرة والخبراء المختصين، وإلى ما يصدره محافظو الحسابات من بيانات وتقارير مالية حول وضعية المراكز المالية للشركات التي تتداول أسهمها للبيع، غير أن تواطؤ هؤلاء مع مدراء الشركات، قد يصدرون تقارير غير صادقة، فيقع المستثمرون البسطاء في فخ شراء أوراق مالية لشركات على وشك الإفلاس⁽⁴⁾.

1 - د. محمد صالح حمدي، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص 3 وما بعدها، وانظر: د. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (مؤسسة الرسالة - بيروت. ط 1، 1417هـ - 1996م) ص 29 وما بعدها.

2 - انظر: د. علي محيي الدين القره داغي، الأزمة المالية العالمية، (دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1430هـ - 2009م) ص 38 وما بعدها، وص 55.

3 - وذلك عبر شركات التصنيف الائتماني. انظر: د. علي محيي الدين القره داغي، الأزمة المالية العالمية، (دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1430هـ - 2009م) ص 90.

4 - د. محمد صالح حمدي، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي

ج - الظلم المسلط على رقاب الفقراء في دول العالم الثالث وخاصة الدول الإسلامية من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾. وكان من حصاد هذه الأخلاق الفاسدة: إهدار الأموال، وتشريد الموظفين والعمال، زيادة معدلات البطالة، طرد الناس من منازلهم، إفلاس البنوك والشركات وانهايار البورصات وزيادة بؤس الفقراء والمساكين ومن في حكمهم⁽²⁾.

السبب الثالث: ضعف الرقابة على المصارف من قبل المصارف المركزية:

من أسباب حصول الأزمات المالية وأزمة الرهن العقاري على وجه الخصوص نقص أو انعدام الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، وكذلك بالنسبة للمؤسسات المالية كشركات الرهن العقاري الأمريكية التي لا تخضع لترخيص ورقابة المصرف الاحتياطي الفيدرالي وإنما للرقابة الضعيفة على مستوى الولايات، كما أن صناديق التحوط وشركات الاستثمار المالي تكاد لا تخضع لأية رقابة تذكر، ومن هنا توسعت بعض هذه المصارف في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS، ولذلك فإن الوضع بالنسبة لمصرف Lyman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية و لقد كان المنطق وراء رفض الإدارة لأمريكية فرض الرقابة على صناديق التحوط التي احتلت البورصة وباتت تهدد السوق العالمية، هو أن المبالغ التي ضختها هذه الصناديق للبورصة سمحت بانتعاشها⁽³⁾. والنظام الرأسمالي يرفض تدخل الدين أو الدولة بتاتاً فجعلوا من الدولة

وبديل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص5 وما بعدها.

1 - انظر: د. علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، (دار الفكر اللبناني - بيروت. ط 1، 1996م) ص277 وما بعدها، وانظر: د. نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة الديون والجوع وربما نهاية العالم، (الدار المتحدة - سورية - مؤسسة الرسالة - بيروت. ط 1، 1416هـ - 1996م) ص 132 وما بعدها، وانظر: د. محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، (دار الوطن للاعلام والنشر - الرياض. ط 1، 1408هـ - 1987م) ص 35 وما بعدها.

2 - انظر: د. حسين حسين شحاتة الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، (سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي) ص3.

3 - لمياء بوعروج، الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث، والتداعيات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، (مبحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية)

حارساً لقواعد اللعبة الاقتصادية رافعينَ بذلك شعار الحرية الاقتصادية، أما النظام الاقتصادي الإسلامي فيوجب على الحاكم ومن ولّاه الله أمر المسلمين؛ انطلاقاً من أن واجب الإمام هو إقامة الدين وسياسة الدنيا به وإصلاح حياة الناس في معاشهم ومعادهم⁽¹⁾.

السبب الرابع: انفصال السوق المالية عن السوق الحقيقية:

إن الاقتصاد في حقيقته هو النشاط الذي يدور حول توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف اقتصادية مثل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ولكن السوق المالية انفصلت عن السوق الحقيقية وأصبح يتم التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً من خلال المداينة والائتمان، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما، وبذلك أصبح الاقتصاد المالي يستند على قاعدة من الديون لأجل كسب العوائد في صورة فوائد، ورغم انفصال الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي فإن آثار الأزمة ستمتد إلى الاقتصاد الحقيقي لأنّ الانهيار المالي للبنوك سيجعلها تكف عن الإقراض الذي كان يوجه منها للشركات الإنتاجية بما يجعلها تقلص إنتاجها وتطرد بعضاً من عمالها، ومن جانب آخر فإنّ الخسارة التي منى بها المواطنون جراء تعاملهم في الأسواق المالية جعلتهم يخفضون مشترياتهم من الشركات الإنتاجية وبالتالي يقع الركود الاقتصادي. وقد أشار الخبير الاقتصادي محمد النوري أن الاقتصاد الرمزي يمثل ما يزيد على أربعين مرة ضعف الاقتصاد الحقيقي؛ بمعنى أن " التدفقات المالية التي تُربط بالاقتصاد الرمزي من بورصات ومضاربات ومقامرات تمثل أربعين مرة حجم الاقتصاد الحقيقي الذي يتصل بحياة الناس

في 2009 م) ص 12 وما بعدها، وانظر كذلك: علي محيي الدين القره داغي، الأزمة المالية العالمية، (دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1430هـ-2009م) ص 89 وما بعدها، وانظر: د. سامر مظهر قنطقجي، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، (دار السيد للنشر والتوزيع - الرياض. ط 1، 1430هـ - 2009م) ص 15 وما بعدها.

1 - انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، (دار السيد للنشر والتوزيع - الرياض. ط 1، 1430هـ - 2009م) ص 15 وما بعدها، وانظر: الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعالجات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي) ص 264 وما بعدها.

المرتبط بالإنتاج والاستثمار والعمل، وهذه كارثة حقيقية، وهي ما أطلق عليه الاقتصاديون بالفقاعات المالية التي تُهدد بالانفجار في أي لحظة...⁽¹⁾. وفي الاقتصاد الإسلامي لا يسمح بالتعامل بالعقود الوهمية والعقود الصورية؛ لأنه أصل الربا، وفي الشريعة الإسلامية أباحت وندبت⁽²⁾ القرض الحسن الذي شرع من أجل حاجة المقترضين للإنفاق على السلع والخدمات وبدون أن يحصل المقرض على زيادة على قرضه⁽³⁾، يقول الدكتور منذر قحف - وفقه الله -: "...وتتميز قاعدة التمويل الإسلامي بأنها تتجنب أو تمنع كل تمويل لا يرتبط بإنتاج أو تداول السلع والخدمات، فتمنع إعادة جدولة الديون بأية زيادات فيها، كما تمنع خصم الديون بإنقاص مقاديرها بتقشير الأجل"⁽⁴⁾.

السبب الخامس: التشجيع على الاستهلاك:

رغم كون أمريكا أكبر قوة اقتصادية، كان الكثير من الأسر الأمريكية لا تمتلك المنازل، فحملت القيادة السياسية في هذا البلد شعارا بتوفير منزل لكل مواطن، وسهلت القروض وانتشرت مكاتب العقار والبنوك والمؤسسات المالية التي تقدم القروض لبناء المساكن، وأصبح لكل مواطن الحصول على منزل في مقابل دفع ثمنه على أقساط شهرية تعادل في بداية القرض قيمة الإيجار الشهري لهذا المنزل، كما أن المقرضين أو البنوك والمؤسسات المالية لم تدقق في ملاءة المقرضين، لأنه بإمكانهم بيع تلك الديون على شكل سندات أو ما يسمى بتوريق الديون. وبسبب شدة الطلب على العقار ارتفعت أسعارها، وهذا أغرى المقرضين أن يرهنوا العقار مرة أخرى -مقابل الثمن الزائد- ويأخذوا قرضاً جديداً ينفقونه كيفما شاؤوا إما بشراء منازل جديدة وبيعها على

1 - الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعالجات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي) ص 216 وما بعدها.

2 - الإباحة بالنسبة للمقرض - من حيث الأصل -، والندب بالنسبة للمقرض.

3 - انظر: د. مفتاح صالح و أ. معارفي فريدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص 13 وما بعدها، وانظر: الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعالجات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي) ص 212 وما بعدها.

4 - المرجع السابق ص 229.

مكاتب العقار على أقساط أو إنفاقها في الاستهلاك وهذا ما كان عليه الحال غالباً⁽¹⁾. والفلسفة الاقتصادية الرأسمالية قائمة على الإنفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب من خلال جعل التسوق متعة، ويقدر الخبراء أن ثلثي الاقتصاد الأمريكي مبني على الإنفاق. لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي إلى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل إعلامية لترويج ثقافة كيف تنفق؟ ولو أدى ذلك إلى توجه المستهلكين نحو الإسراف والتبذير، بينما يبني الاقتصاد الإسلامي على ترشيد الاستهلاك، لذلك فهو يمنع الإسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم كما يمنع التقدير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي⁽²⁾.

السبب السادس: الفائدة الربوية:

الفائدة هي تلك النسبة من رأس المال التي تعود على المقرض⁽³⁾، فقبل عام 1970م كان سعر الفائدة واحداً [ثابتاً] خلال مدة الاستفادة من القرض، أما بعد هذا التاريخ فقد استحدث نوع جديد من أسعار الفائدة هو سعر الفائدة المتغير، وبدأ العمل به في إيطاليا ثم انتشر في مختلف دول العالم. في نظام سعر الفائدة المتغير يتغير سعر الفائدة على القرض بعد تنفيذ عقد القرض إما كل ستة أشهر وإما كل سنة، ويُرجع في ذلك إلى إما إلى سعر الفائدة الجاري في السوق وإما إلى القيمة الجارية للأصل الذي منح من أجله القرض. وفائدة قروض الرهن العقاري هي فوائد متغيرة، وتعتمد في تغييرها على سعر العقار؛ ولذلك فحتى الذي كان يتنبأ بمقدرته على السداد أصبح بمرور الوقت غير قادر بسبب ارتفاع أسعار المنازل حتى صيف 2007م وبالتالي أسعار الفائدة، أما بعد صيف 2007م فإن أسعار العقارات انخفضت لكن بعد أن أصبحت مبالغ الفائدة المطالب بها المقترضين بها كبيرة جداً، فحتى الذين أرادوا بيع منازلهم لتسديد القرض وجدوا أن قيمة المنزل لا تساوي شيئاً مقارنة بما ترتب عليه

1 - أنظر: د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، (الدار الجامعية، 2009م) ص 48-50.

2 - د. سامر مظهر قطقجي، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، (دار السيد للنشر والتوزيع - الرياض، ط 1،

1430هـ - 2009م) ص 63، علي محيي الدين القره داغي، الأزمة المالية العالمية، (دار البشائر الإسلامية، ط 1،

1430هـ - 2009م) ص 91، وص 177.

3 - انظر: عبدالله بن محمد العمراني، المنفعة في القرض، (دار ابن الجوزي - الدمام، ط 1، 1424هـ) ص 80 وما بعدها.

من ديون جراء سعر الفائدة الذي ظل يرتفع طوال الثمانينات والتسعينات وحتى منتصف 2007م⁽¹⁾. ومعروف أن استعمال نظام الفائدة يؤدي إلى زيادة الأصول المالية عن الأصول الحقيقية بمبلغ الفائدة، كما تقدم بسطه في السبب الرابع، والذي يتناول انفصال السوق المالية عن السوق الحقيقية.

السبب السابع: توريق وتصكيك الديون:

أدى وجود الربا إلى بيع الديون وهو ما يسمى في الاقتصاد المالي بالتوريق [أي تحويل الديون إلى أوراق مالية متداولة] ثم بيع هذه الديون إلى المستثمرين في البورصات العالمية، وقبل عملية البيع يتم تنقيط هذه الأوراق المالية من طرف مؤسسات التنقيط أو التحكيم، التي يوجد منها عدد كبير في الولايات المتحدة، وما حصل هو أن هذه المؤسسات تقاضت رشاوى من البنوك والمؤسسات المالية المالكة لهذه الأوراق حتى تصنفها من الديون الممتازة أي AAA، وهذا ما خدع الزبائن، الذين اشتروا الأوراق على أنها ممتازة وإذا بها تظهر أوراقاً تحمل مخاطر كبيرة. وهذه هي الجرعة الثانية من الربا وتؤدي إلى تضخم حجم الأصول؛ إذ كلما كان سعر الفائدة الحالي منخفضاً مقارنة بسعر الفائدة الاسمي للسند كلما كان سعر السند مرتفعاً، وهذا ما حصل في القروض عالية المخاطر حيث كان سعر الفائدة الاسمي كبيراً، وصل إلى 17.5% وسعر الفائدة السائد في السوق منخفضاً، وفي هذه الحالة فإن حجم الأصول المالية يزيد عن حجم الأصول الحقيقية بمقدار مبلغ الفائدة مضافاً إليه الزيادة في سعر الورقة المالية عند بيعها⁽²⁾.

1 - د. الطيب لحليح، الأزمة المالية رؤية إسلامية، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص5 وما بعدها.

2 - د. الطيب لحليح، الأزمة المالية رؤية إسلامية، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص5 وما بعدها.

السبب الثامن: تداول الرهن:

الرهن لغةً: يطلقُ الرهن في اللغة العربية على عدة معانٍ أشهرها: الثبوت والدوام، يقال: ماء رهن أي ثابت دائم، وحالة راهنة: أي ثابتة، ويقولون: رهنْتُ لهم الطعام والشراب: أدمنته لهم⁽¹⁾.

وأما الرهن في الاصطلاح: عرف الفقهاء - رحمهم الله - الرهن بتعريفات مختلفة من ذلك: تعريف الحنابلة - رحمهم الله - للرهن بأنه: " المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفي من ثمنه إن تعذر استيفاؤه ممن هو عليه"⁽²⁾.

واتفق الفقهاء - رحمهم الله - على أنه لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن إذا لم يكن للرهن مؤنة⁽³⁾. وإن التصرف في الرهن بيعاً وشراءً في نظام الرهون العقارية أدى إلى مزيد من التوسع في الدين، وقد قام الأفراد والمؤسسات بالاقتراض والشراء ديناً ثم يرهنون ما اشتروه للحصول على مزيد من السيولة، بينما يقوم مسترهن الأصل ببيعه كسندات دين، وهكذا. مما ينشأ عنه سلسلة مديونية غير متناهية وهذا ما حصل على مستوى السوق العالمي، حيث بلغ حجم سوق التوريق 500 بليون دولار عام 1994م في الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوروبية بمبلغ مماثل⁽⁴⁾.

- 1 - محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، (دار صادر، ط 3 - 1414 هـ)، مادة رهن، ج 13 / ص 188، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 8، 1426 هـ - 2005 م)، مادة رهن، ج 2 / ص 231.
- 2 - علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: محمد حامد الفقي، (إحياء التراث العربي - بيروت، ط 1، 1412 هـ - 1992 م) ج 5 / ص 137.
- 3 - انظر: شمس الدين السرخسي، المبسوط، (دار المعرفة - بيروت، 1401 هـ) ج 21 / ص 106، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الشهير بابن قدامة المقدسي، المغني، (دار الفكر - بيروت، ط 1، 1415 هـ) ج 6 / ص 509، إبراهيم بن محمد بن مفلح، المبدع في شرح المنقح، (دار الكتب العلمية، ط 1، 1418 هـ - 1997 م) ج 4 / ص 240، قال في المبسوط: "... ثم لا خلاف أن المرتهن لا يملك الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن " ج 21 / ص 106، وفي المغني: " ما لا يحتاج إلى مؤنة، كالدار والمتاع ونحوه، فلا يجوز للمرتهن الانتفاع به بغير إذن الراهن بحال لا نعلم فيه خلافاً " ج 6 / ص 509.
- 4 - انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، (دار السيد للنشر والتوزيع - الرياض، ط 1، 1430 هـ - 2009 م) ص 55 وما بعدها.

السبب التاسع: خلق النقود:

يطلق مصطلح خلق النقود، للإشارة إلى صنع النقود من شيء زهيد الثمن أو من لا شيء، ومعلوم أن النقود الحقيقية هي الذهب والفضة، ثم وجد في التاريخ ضرب النقود من غيرهما، للحاجة إلى ذلك، لكن كان ذلك على قدر حاجة الناس.

وقد ساهم خلق النقود من لا شيء والتوسع الشديد فيه في أزمة الرهن العقاري. وذلك أن نظام الرهون العقارية كله قائم على الإقراض، وكل من أخذ متزلاً أخذه قرضاً، وإذا زاد سعر المنزل رهنه مجدداً وأخذ قرضاً جديداً، ونظام الإقراض في النظام الرأسمالي قائم من الأساس على خلق النقود، فإن البنك من الأساس لا يملك ما يقرضه، وإنما هو بإقراضه خلق نقداً لم يكن موجوداً من الأساس، بل إنَّ النقود المطبوعة في البنك المركزي الأمريكي (Mint) لا تتجاوز 5% من حجم النقود المتداولة، وأما 95% فمما تخلقه البنوك⁽¹⁾، يقول جراهام تاور محافظ بنك كندا 1934-1954م: "في كل مرة يقوم فيها أي بنك بتقديم قرض جديد يتم إنشاء رصيد بنكي جديد، ويتم إصدار أموال جديدة"⁽²⁾، وخلق النقود ساهم بشكل كبير في توسيع الفجوة بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، وعليه كان خلق النقود مساهماً أساسياً في الأزمة الاقتصادية المعاصرة. والاقتصاديون أوضحوا ضرر خلق النقود بالصورة التي حصلت في أزمة الرهن العقاري، ومن المصائب أن تعالج الأزمة، بمزيد من خلق النقود.

وقد "أطلقت الصين تحذيراً من أن العالم قد يشهد أزمة مالية جديدة بسبب قرار مجلس الاحتياطي الأمريكي بضخ مئات مليارات الدولارات لدعم الانتعاش الاقتصادي الهش. وقال عضو لجنة السياسات في بنك الشعب (المركزي) الصيني سيباو بين في تعليقات نُشرت... إنه إذا لم تكن هناك قيود في إصدار العملات العالمية الرئيسية -خاصة الدولار- فسيكون وقوع أزمة مالية جديدة أمراً لا مفر منه، بينما تتنامى... وجاء التحذير الصيني في

1 - Film documentary – Money as Debt ,Paul Grignon

2 - Film documentary – Money as Debt ,Paul Grignon

سياق تحذيرات من أن طبع مليارات الدولارات وضخها في الاقتصاد يمكن أن يتسبب في ما يصطلح عليه بفقاعة أصول تفضي إلى أزمة على شاكلة الأزمة المالية التي اندلعت خريف 2008م، وكان من أسبابها المباشرة الرهون العقارية. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن سياتو بين وصفه قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بالمتعسف، ودعا سياتو الدول المصنفة بأنها من الدول نامية إلى أن تتخذ إجراءات لحماية اقتصاداتها من تأثير التدفقات المالية، في إشارة إلى كميات الدولار الكبيرة التي تقرر ضخها... وكان خبراء اقتصاد قد حذروا من احتمال أن تؤدي الخطوة الأخيرة إلى زيادة سريعة في معدل التضخم، وخلق فقاعة أصول جديدة في الاقتصاد العالمي.

وفي الإطار ذاته، حذر وزير المالية البرازيلي غيدو مانتيجا من أن القرار قد يفاقم الاختلالات في الاقتصاد العالمي، ومن غير المرجح أن يحفز النمو العالمي...⁽¹⁾. فخلق النقود الذي حصل في الأزمة الحالية، يمكن وصفه بأنه أكبر خلق نقود حصل في التاريخ، وما حصل في عهد المماليك من خلق النقود، لا يقارن بما حصل في العصر الحديث، رغم أن خلق النقود الذي حصل في عهد المماليك كان كبيراً، وحصل للناس الضرر الكبير بسبب التضخم وما تبع ذلك من الموت، لكن يبقى أن النقود التي خلقت كانت من النحاس، ورغم رخص ثمنه يبقى أنه له ثمن، وأما ما حصل في العصر الحاضر، فإن النقود المعاصرة عبارة عن ورق، وأساء من ذلك أنه خلق نقود الكتروني، يعني حتى الورق لا يوجد، ففي هذه الأزمة تضاعف الاقتصاد الرمزي أو النقدي إلى أربعين ضعفاً للاقتصاد العيني الحقيقي⁽²⁾، أي أن أربعين دولاراً مقابل سلعة كانت بدولار واحد، ومعنى ذلك نسبة التضخم وصل إلى 3900%. ولذلك من الطبيعي أن تتبخر الأموال وتفلس الشركات.

1 - الصين تحذر من أزمة مالية جديدة بسبب أمريكا، (مفكرة الإسلام، الجمعة 05 نوفمبر 2010) استرجعت في 1431/12/20هـ،

<http://www.islammemo.cc/akhbar/American/2010/11/05/110416.html>

2 - محمد النوري، الأزمة المالية أسقطت نظرية ألوهية السوق، الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعالجات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي)، ص 216.

المبحث الثالث : تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية

بعد أن تقدم في المبحث الثاني الأسباب التي أدت لنشوء وحصول الأزمة العالمية ففي هذا المبحث سيكون البحث في بيان الأثر لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، على البنوك والمؤسسات المالية بنوعيهما التقليدي، والإسلامي، وقدمت الحديث عن البنوك التقليدية ليتضح تأثرها البارز بالأزمة العالمية ، ومن خلال ذلك يتبين للقارئ هل وافقتها في ذلك الأثر البنوك والمؤسسات الإسلامية ، وتوضيح ذلك في الآتي:

المطلب الأول : أثر الأزمة على البنوك التقليدية:

بلغت عدد البنوك الأمريكية المنهارة والتي أعلنت إفلاسها في عام 2010م إلى تاريخ 2010/9/18م 125 بنكاً. وكان المتوقع أن تصل البنوك المنهارة في أمريكا في عام 2010م إلى 140 بنكاً، كما كان الأمر في عام 2009م، أي بمعدل ما يزيد عن إفلاس خمسة بنوك كل أسبوعين. وطبقاً للمؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع، فقد وصل العدد الإجمالي للبنوك المنهارة بسبب الأزمة المالية منذ 2007م إلى 293⁽¹⁾. لكن في شهر نوفمبر زادت البنوك المنهارة عن العدد المتوقع، ففي يوم السبت 6 نوفمبر 2010م وصلت عدد البنوك المنهارة إلى 143 بنكاً، وبقي على نهاية السنة ما يربو على شهر ونصف⁽²⁾. وبلغ حجم الدعم المباشر وغير المباشر الذي قدمته الحكومة البريطانية للبنوك 850 مليار جنيه إسترليني (1.407 تريليون دولار) ولن يعرف الرقم النهائي قبل عدة سنوات.

وقالت صحيفة إنديبندينت إن هذا المبلغ الضخم يشمل 76 مليار جنيه ثمن حصة للحكومة في رويال بنك أوف سكوتلاند آر بي سي ومجموعة لويديز المصرفية إضافة إلى التأمين لصالح بنك إنجلترا المركزي ضد خسائر

1 - اهييار ستة بنوك أميركية، (الجزيرة نت، السبت 1431/10/10 هـ - الموافق 2010/9/18 م) استرجعت في <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/63F2A040-6579-40C8-A739-1431/12/143CADEA6CE152.htm>

2 - انظر: اهييار 143 بنكاً بأمريكا خلال العام الجاري (مفكرة الإسلام، السبت 06 نوفمبر 2010م) استرجعت في www.islammemo.cc/culture-and-economy/2010/11/06/110475.html

تكبدها جراء تقديم مبلغ 200 مليون جنيه إسترليني من السيولة، وضمنان 250 مليار جنيه وهو حجم اقتراض البنوك لتعزيز السيولة. وقال مكتب المحاسبة إن تكلفة دعم المصارف التي لم يسبق لها مثيل مبررة خشية انهيار واحد أو أكثر من البنوك ومن أجل المحافظة على أموال الشعب وعلى الثقة في النظام المالي.⁽¹⁾ وتعهدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بالعمل على إنقاذ البنوك الألمانية المتضررة بسبب الأزمة المالية العالمية، والتزمت بالحد من انتشار المشكلة.⁽²⁾ وقالت هيئة الخدمات المالية اليابانية إن كبرى البنوك في البلاد بصدد تخفيض العمالة لديها بنحو عشرة آلاف وخمسمائة وظيفة في إطار خطة حكومية لتقوية القطاع المالي. وأضافت الهيئة، التي تراقب الوضع المالي للبلاد، إن بنك ميزهو، أكبر بنوك العالم من حيث الأصول، سيلغي نحو 4 آلاف وظيفة أي ما يوازي 14% من قوة العمالة لديه، خلال العامين القادمين⁽³⁾.

المطلب الثاني: أثر الأزمة على المصارف الإسلامية:

كانت الانطلاقة الحقيقية للبنوك الإسلامية بمفهومها الحديث سنة 1975م وذلك بإنشاء كل من بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو بنك خاص يتعامل مع الأفراد، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة في المملكة العربية السعودية⁽⁴⁾. وبعد حوالي عقدين من الزمن أصبح عدد البنوك الإسلامية 166 بنكاً في سنة

1 - كلفة ضخمة لإنقاذ البنوك البريطانية، (الجزيرة نت، السبت 1430/12/18 هـ - الموافق 2009/12/5 م) استرجعت في 1431/12/22 هـ

<http://aljazeera.net/NR/exeres/BA8D678D-E8C3-4139-B1F0-A830A76DC1F4.htm>

2 - ميركل تتعهد بإنقاذ بنوك ألمانيا والحد من انتشار الأزمة، (بي بي سي العربية، الأحد 05 أكتوبر 2008) استرجعت في 1431/12/22 هـ

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7653000/7653318.stm

3 - البنوك اليابانية تخفض العمالة، (بي بي سي العربية) استرجعت في 1431/12/22 هـ
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_3124000/3124138.stm

4 - د. سليمان ناصر، جوانب القوة والضعف للبنوك الإسلامية وأثر ذلك على مواجهة الأزمات. (الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية. مايو 2009م) ص 10.

1996م⁽¹⁾. ومع نهاية سنة 2001م بلغ العدد 200 بنكاً ومؤسسة مالية منتشرة عبر أكثر من 40 دولة وموزعة عبر قارات العالم الخمس، بإجمالي رؤوس أموال يصل إلى 148 مليار دولار، كما بلغ حجم الأموال التي تتعامل بها 300 مليار دولار، وتحقق هذه البنوك نمواً يتراوح بين 15 و 20% سنوياً⁽²⁾، وعددها الحالي يزيد على 300 بنكاً، ويقدر حجم القطاع بحوالي تريليون دولار. وقد أشار تقرير لمؤسسة "ماكيتز كوارتري" الاستشارية الأمريكية إلى أن نمو البنوك الإسلامية هو الأسرع صناعةً بين البنوك كلها، إلا أن إجمالي أصول البنوك الإسلامية ما يزال يشكل أقل من 1% من إجمالي أصول صناعة البنوك في العالم⁽³⁾.

وأما عن تأثير المصارف الإسلامية بأزمة الرهن العقاري العالمية، ففي الولايات المتحدة نفسها 36 بنكاً إسلامياً لم يتأثروا إلى حدٍ كبير جداً (مثل البنوك الأخرى) بهذه الأزمة، كما يُوجد في أوروبا أكثر من 20 بنكاً ومنفذاً للتعامل الإسلامي، وهناك بنك في النمسا أنشأ 12 فرعاً للمعاملات الإسلامية⁽⁴⁾.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل فعلاً : أن المصارف الإسلامية لم تتأثر أم أن تأثيرها كان محدوداً

بالقياس إلى تأثير المصارف التقليدية و هل تأثرها - إن وجد - مباشراً أو غير مباشر و هل تأثيرها كان بحكم الوضع العام لآثار الأزمة أم بحكم استثماراتها المباشرة بالقطاع العقاري .؟

إن الواقع المشاهد أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة و غير مباشرة وتوضيح ذلك كالتالي :

أ- المصارف الإسلامية التي تأثرت بطريقة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي و هذا القسم من المصارف الإسلامية لا

1 - Directory of Islamic Banks and Financial Institutions : International Association of

.Islamic Banks, Jeddah/ K.S.A., 1997, p : 1

2 - انظر: مجلة المستثمرين، (العدد 11، يناير 2002م) ص3.

3 - نقلا عن الاقتصادية الإلكترونية (2009/03/07م) www.aleqt.com

4 - د. عبد المنعم محمد الطيب، واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، (أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ط

1، مارس 2009م) ص5-6 .

شك أنه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري إلا أن تلك الاستثمارات كانت محدودة، ولم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً.

ب- القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا إن القطاع المالي و المصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة و من ثم فقد شملها الأثر مثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة إلا أن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه هو أن تأثيرها كان محدوداً كما إن أي منها لم يتعرض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما إن بعضاً من التأثير كان إيجابياً مثل زيادة ودائع المصارف الإسلامية⁽¹⁾. فتلخص مما سبق بيانه، في مدى تأثر المصارف الإسلامية، بأزمة الرهن العقاري،

أن المصارف الإسلامية التي تقوم باستثمار جزءاً من أموالها في مشروعات تجارية خارج البلاد الإسلامية مثل سويسرا وألمانيا وأمريكا، ويرر القائمون على شؤون المصارف الإسلامية أهما قد تلجأ إلى هذا النوع من الاستثمارات في حالة ارتفاع مستوى السيولة، وكذلك لتنويع مجالات الاستثمار لتقليل المخاطر، ويكون ذلك غالباً في مجال التجارة في المعادن والسلع وفي سوق الأوراق المالية طبقاً لأحكام البيوع الإسلامية.

وهذه المبررات ليست قوية إذا ما قورنت بمساوئ وسلبيات استثمار أموال المسلمين في بلاد غير إسلامية، ففي ذلك تدعيماً لاقتصادياتها، ويجب أن يكون خير المسلمين للمسلمين.⁽²⁾ وفي الجملة، فإن الغالب على المصارف الإسلامية أهما لم تتأثر بهذه الأزمة، ومما يؤكد الأمر الذي ذكرته وأشرت إليه هنا، ما جاء عن بعض علماء الغرب الإقتصاديين حيث يقول دنكان ماكترزي لرويترز: "كان أداؤها (البنوك الإسلامية) أفضل كثيراً

1 - د. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية. ص 19 .

2 - مخطاري مولودة بكوش كريمة، مخطاري عبد القادر. تقييم تجربة المصارف الإسلامية الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية. مايو 2009م) ص 13 .

لأسباب منها أن الشريعة الإسلامية التي تعمل في إطارها تحظر الاشتراك في بعض الأمور التي سببت مشاكل للبنوك التقليدية. لم يتمكنوا من شراء أوراق مالية عالية المخاطر التي سببت مشكلة كبيرة للبنوك التقليدية، كما أنها لا تعتمد على أسواق الجملة التي تقلص فيها التمويل بدرجة كبيرة"⁽¹⁾.

وقد أكد البروفيسور في الاقتصاد الدولي "هانس فيسر" في تقرير اقتصادي لراديو هولندا: أن المعاملات المصرفية للبنوك الإسلامية تتطابق مع الأرقام الواقعية وبالتالي الأموال تصرف على شراء وبيع البضائع والخدمات، والمتاجرة بالأموال المطالبة بمستحقات لا تدخل ضمن المعاملات المصرفية الواقعية أمر غير مسموح به... وأضاف: أنه قد يبدو أسلوب المصارف الإسلامية لأول وهلة وكأنه غريب أو دخيل غير أنه في الواقع قريب جداً من التعامل المصرفي الأخلاقي"⁽²⁾. وقالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا) ، وقال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان الماضي 2009م ، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية)⁽³⁾ . وكذلك فإن مجلس الشيوخ الفرنسي عقد ندوتين حول التمويل الإسلامي، خلصتا إلى توصية تبنيتها لجنة الموازنة والمالية في المجلس بضرورة "الأخذ بنظام التمويل الإسلامي لرفع درجة الأمان في التمويل الذي تقوم به البنوك" في فرنسا، معقل العلمانية!⁽⁴⁾.

المطلب الثالث : استفادة المصارف الإسلامية من أزمة الرهن العقاري العالمية .

في هذا المطلب أحاولُ - ملخصاً- ذكر أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة بناءً على ما تقدم ، فأقولُ

-مستعيناً بالله- :

1 - سمير الشاعر، من آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف والمصارف الإسلامية. (الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل

المالية والمصرفية. مايو 2009م) ص12.

2 - المرجع السابق.

3 - د. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية. ص20.

4 - د. عبد المنعم محمد الطيب، واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، (أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية،

مارس 2009م) ص5-6 .

الدرس الأول : البعد عن صورية العقود : جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في

دورته السابعة عشرة حيث قرّر ما يلي: " يوصي مجلس المجمع جميع المصارف بتجنب المعاملات المحرمة، امتثالاً لأمر

الله تعالى، كما أنّ المجلس إذ يقدر جهود المصارف الإسلامية في إنقاذ الأمة الإسلامية من بلوى الربا. فإنه يوصي

بأن تُستخدم لذلك المعاملات الحقيقية المشروعة دون اللجوء إلى معاملات صورية تؤول إلى كونها تمويلاً محضاً

بزيادة ترجع إلى الممول"⁽¹⁾. يقول الدكتور عياشي فداد -وفقه الله-: " ينبغي الاستفادة من دروس الأزمة

والتأكيد في هذه الحال على ضرورة تقييد الصناعة المالية الإسلامية بالقاعدة الذهبية للتداول وهي: أن تكون

المنتجات المالية الإسلامية قائمة على التداول السلعي الحقيقي بدلاً عن تلك المنتجات القائمة على صور المداينة

[التمويل النقدي] مثل: التورق، ومقلوب التورق، وبطاقات الائتمان القائمة على قلب الدين، وكذلك التوسع في

التمويل على أساس المشاركة والتقليل ما أمكن من التمويل العائد الثابت كالمراجحة والإجارة المنتهية بالتملك"⁽²⁾.

الدرس الثاني : التأكيد على ضرورة الرجوع للصيغ الشرعية في المعاملات المالية المنصوص عليها، ولا

يعني هذا عدم إعمال ما يسمى بـ Islamic Financial Engineering – الهندسة المالية الإسلامية-

وهي التي يُقصدُ منها: التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل

التمويل، والشريعة الإسلامية نظامٌ متكامل للحياة الإنسانية وهي بطبيعتها الحال تقييد السلوك البشري في جوانب

متعددة، إلا أنّ هذه القيود ليست عائقاً عن الابتكار، ولذلك تشير الدراسات أنّ أحد أهم الحوافز وراء

الابتكارات المالية القيود التنظيمية للأنشطة المالية، لا سيما إذا علمنا أنّ هذه القيود من لدن حكيم خبير.

1 - قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ص 112، وانظر: د. أحمد بن عبد العزيز

الحداد، معايير التمييز بين العقود الصورية والعقود الحقيقية (بحث مقدم للمؤتمر التاسع لهيئة المحاسبة بالبحرين).

2 - الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعالجات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام

للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي) ص 216.

الدرس الثالث: التحذير من التوسع في الديون والتسويق لها : فالاقتصاد الإسلامي شدد في أمر الدين، بينما يقوم الاقتصاد الرأسمالي على تسويق الديون والمتاجرة بها وتداولها في الأسواق المالية، حتى حل بهم ما حلّ من النكبات المالية التي أثرت على اقتصاديات الكثير من الدول. يقول الدكتور سامي السويلم "وإذا كان الإمام أحمد - رحمه الله - كره أن تكون تجارة الرجل كلها نسيئة، فماذا سيكون حكم قطاعات بأكملها لا تقوم إلا على الإقراض وبيع التسيط... وإذا كانت الشريعة الإسلامية لا تفضل التمويل ولا تحث عليه، فهل هناك من أساليب التمويل ما تفضله وتشجع عليه؟...، لا يكاد يختلف الباحثون في الاقتصاد الإسلامي أن التمويل بالمشاركة هو الصيغة المفضلة في الإسلام..."⁽¹⁾. ولهذا أوصي بالنظر في مسألة مهمة تعتمد عليها المصارف على

وجه العموم ألا وهي مسألة توليد النقود .

الدرس الرابع : ضرورة تصفية المنتجات المالية والمعاملات المصرفية الإسلامية من الربا ، وسد أبواب التحايل عليه ، وربا القروض يسبب أزمات مالية واقتصادية، وقد توعّد الله الربا بالحق يقول الرازي - رحمه الله -: "الربا وإن كان زيادة في الحال إلا أنه نقصان في الحقيقة"⁽²⁾، ويقول المراغي⁽³⁾ - رحمه الله -: "إن عاقبة الربا الخراب والدمار، فكثيراً ما رأينا ناساً ذهبوا أموالهم، وخربت بيوتهم بأكلهم الربا"⁽⁴⁾، ويقول القاسمي⁽⁵⁾ - رحمه

1 - د. سامي بن إبراهيم السويلم، قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي (دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع - الرياض. الطبعة: الأولى. سنة الطباعة: 1430هـ - 2009م) ص 64 و ص 90.

2 - محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي، التفسير الكبير، (دار إحياء التراث العربي - بيروت ط 3، 1420 هـ) ج 7 / ص 94..

3 - أحمد بن مصطفى المراغي مفسر مصري، من العلماء. تخرج بدار العلوم سنة 1909 ثم كان مدرس الشريعة الإسلامية بها. وولي نظارة بعض المدارس. وعين أستاذا للعربية والشريعة الإسلامية بكلية غوردون بالخرطوم. توفي سنة 1952هـ. انظر في ترجمته: خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، (دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م) ج 1 / ص 258.

4 - أحمد بن مصطفى المراغي، تفسير المراغي، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 1، 1365 هـ - 1946 م) ج 3 / ص 58.

5 - جمال الدين (أو محمد جمال الدين) بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، من سلالة الحسين السبط: إمام الشام في عصره، علما بالدين، وتضلعا من فنون الأدب. مولده ووفاته في دمشق. توفي سنة 1866 هـ. انظر في ترجمته: خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، (دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م) ج 2 / ص 135.

الله:- "المال الحاصل من الربا لا بركة له، لأنه حاصل من مخالفة الحق، فتكون عاقبته وخيمة"⁽¹⁾. وقد يقول قائل:

إن الأضرار الاقتصادية التي تنشأ من التعامل بالربا يكذبها حال البلدان الغربية المتقدمة اليوم. فجوابه من وجهين:

1 - أن حال البلدان المتقدمة من الدول الغربية تشكو من أزمات مالية واقتصادية حادة، ولا أدل على

ذلك من الأزمة المالية العالمية الأمريكية. 2 - أن هذا الرخاء التي تعيشه تلك الدول فهو لاستتزازهم خيرات

البلدان النامية، بصورٍ شتى ومن ذلك: ما تقوم به هذه الدول المتقدمة من عمليات إقراض ربوي بفوائد باهظة

للبلدان الأخرى مما جعلهم ينعمون بالمال الوافر والاقتصاد القوي رغم ما يصيبهم من أزمات مالية⁽²⁾. والاقتصاد

الرأسمالي وإن أصيبَ بعدة أزمات مالية إلا أنه بقي متماسكاً، وسرُّ تماسكه في الآتي: 1 - أن الرأسمالية كما

يصرحوا هم بذلك عاشت على خيرات ثلاث قارات احتلتها واستغلتها، فنهبت ثرواتها لقاء ثمنٍ بخس - إن كان

هناك ثمن- ولا زالت تستغل هذه الثروات⁽³⁾. 2 - أن الرأسمالية اليوم ليس في مقابلها نظام قوي مطبق يقف

أمامها فيطرح أسلوبه في الحلول والآليات، وبرامجه للتنمية وأدواته للنهضة الاقتصادية⁽⁴⁾. وفقنا الله وكافة المسلمين

لصلاح القول والعمل وحبنا مواطن الزلل . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه . عادل بن عبدالله باريان . بتاريخ 1432/2/5هـ

1 - محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، محاسن التأويل، المحقق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية

- بيروت ط 1، 1418 هـ) ج 3 / ص 710.

2 - انظر: د. عبد العظيم جلال أبو زيد، فقه الربا، (مؤسسة الرسالة، ط 1، 1425 هـ - 2004 م) ص 29، وانظر: د. محمد

شوقي الفنجرى، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، (دار الوطن للاعلام والنشر - الرياض. ط 1، 1408 هـ - 1987 م)

ص 35 وما بعدها، علي وهب، وانظر: خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، (دار الفكر اللبناني - بيروت.

ط 1، 1996 م) ص 277 وما بعدها، د. نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة الديون والجوع وربما نهاية العالم، (الدار المتحدة

- سورية - مؤسسة الرسالة - بيروت. ط 1، 1416 هـ - 1996 م) ص 79 وما بعدها.

3 - علي محيي الدين القره داغي، المقدمة في المال والاقتصاد والملكية والعقد، (دار البشائر الإسلامية - بيروت. ط 1، 1427 هـ -

2006 م) ص 91 وما بعدها.

4 - المرجع السابق، انظر: محمد الفتيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، (البنك

الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. ط 1، 1421 هـ - 2000 م) ص 37، الإصلاح الاقتصادي

ص 31.